اليمن

تزايد الاضطرابات المدنية وتفاقم الحالات الإنسانية في المحافظات الجنوبية

ملخص

تشهد المحافظات الجنوبية اليمنية، منذ منتصف أيلول/سبتمبر 2021، زياده مطرده في المظاهرات الشعبيه والتي كثيرًا ما تؤدي إلى العنف في الشوارع. ويركز هذا التقرير على المحافظات الواقعة تحت سيطرة حكومة اليمن المعترف بها دوليًا لكنها واقعيا تحت حكم المجلس الانتقالي الجنوبي. هكذا هي أوضاع أبين، الضالع، عدن، حضرموت، لحج، وشبوة. إن تدهور الأحوال المعيشية أدى في المقام الأول إلى الاضطرابات المدنية في المحافظات الجنوبية. وقد أثر انخفاض قيمة الريال اليمني وما نجم عنه من زيادة في أسعار السلع الأساسية إلى حدٍ كبير على قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الأغذية. كما أثرت زيادة انقطاع الكهرباء، وانقطاع المياه، وانهيار النظام الصحي، إلى حدٍ كبير على قدره الناس على العيش الكريم، لا تزال المطالبات بخدمات أفضل في صميم الاحتجاجات. ولا يزال الحكم المحلي هشاً في المحافظات الجنوبية والغربية، مع تزايد التوترات بين الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي، بما في ذلك عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق الرياض. كما تؤدي السيطرة الفعلية للمجلس الانتقالي الجنوبي في الجنوب وعدم وجود وزراء الحكومة المعترف بها دوليًا في عدن إلى زيادة عدم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات والسيطرة على الأوضاع المتصاعدة. إن التقدم الذي أحرزه الحوثيون نحو مدينة مأرب من شأنه أن يضر بشرعية الحكومة المعترف بها دوليًا في الجنوب اليمني، وهو من المرجح أن يؤدي إلى المزيد من التوترات مع المجلس الانتقالي الجنوبي. ويزيد هذا الصراع من تأثيره على الاقتصاد ويعرِّض السكان لمخاطر الحماية وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي.

القيود

- هناك معلومات محدودة عن الآثار الاجتماعية والمتعلقة بالحماية الناتجه عن الاضطرابات المدنية في الجنوب وفي اليمن بصفة عامة.
- هناك معلومات محدودة عن أي نزوح ناجم عن الاضطرابات المدنية وتدهور الأمن في المحافظات الجنوبية.
- منذ النصف الثاني من سبتمبر/أيلول، تحول تركيز وسائل الإعلام وغيرها من آليات الإبلاغ إلى أماكن أخرى، مثل: مأرب والساحل الغربي لليمن (الحديدة و تعز)، الأمر الذي قلص مصادر المعلومات المفتوحة عن الجنوب.

عدد الاحتجاجات لكل محافظة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2021

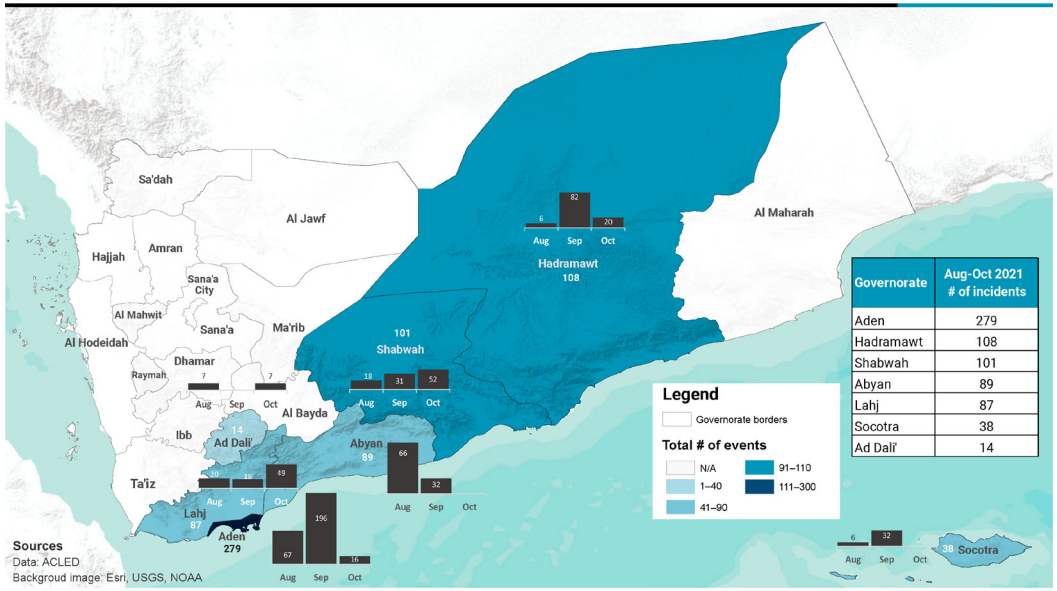

مصدر: ACLED. انظر الخريطة كاملة في الصفحة 5.

معلومات عن هذا التقرير

الهدف: يهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات عن الدوافع الاقتصادية والسياسية والآثار الاجتماعية والمتعلقة بالحماية للاضطرابات المدنية المتزايدة في المحافظات الجنوبية لشرح الكيفية التي يمكن أن تتطور بها الحالة والآثار الإنسانية المحتملة.

الأساليب: يستند هذا التقرير إلى المراجعات المكتبيه للكتابات ذات الصلة عن الديناميكيات السياسية في جنوب اليمن (التاريخية والحالية)، وعلى وسائل الإعلام ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعية، والمقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين، وتحليل بيانات ACLED عن الاحتجاجات وأعمال الشغب في المحافظات الجنوبية.

لمحة عامة عن الوضع الراهن

الاضطرابات المدنية ورد فعل قوات الأمن

لقد أدى انخفاض قيمة الريال اليمني إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة تدهور الخدمات العامة. ورداً على تدهور الأحوال المعيشية، بدأت موجة جديدة من الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية اليمنية في منتصف أغسطس/ آب 2021. حيث قام المتظاهرون في سبتمبر/أيلول بإغلاق الطرق والهجوم على مباني الحكومة ورشق قوات الأمن بالحجارة والمواد الأخرى. خصوصاً في عدن، المحلات كان لا بُد أنْ تُغلق. وقد توقفت العديد من الأنشطة التجارية في المدن الجنوبية الكبرى، مما حال دون حصول الناس على إمدادات الأسر المعيشية والحصول على الدخل (قناة الجزيرة 16/09/2021و 15/09/2021). وتختلف حوادث الاضطرابات المدنية من حيث التواتر والمشاركة الشعبية ودرجة العنف عبر المحافظات الجنوبية. وفي أيلول/سبتمبر، يبدو أن الحوادث بلغت ذروتها في محافظة عدن، حيث سُجلت 196 حادثة اضطرابات مدنية، تليها حضرموت بـ 82 حادثة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، شهدت محافظة شبوة أكثر من 50 حادثة اضطرابات مدنية ((ACLED) تم الوصول إليها 02/11/2021).

وقد اختلفت استجابة قوات الأمن بين المحافظات. في عدن، كان الرد أكثر شدة، مع تقارير عن قتل وإصابة عدد من المتظاهرين في الفتره ما بين 14-16 سبتمبر (الجزيرة 16/09/2021). ويمكن أن تعزى الاستجابات المختلفة جزئيًا إلى الصراعات السياسيه داخل السياق السياسي الجنوبي، مثل العلاقة بين مختلف الشركاء السياسيين، بما في ذلك إيسلا حزب الأصلاح، الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي. وبشكلٍ عام، العنف كان حاضرا خلال جميع حوادث الاحتجاج في المحافظات الجنوبية، حيث أبلغ عن مقتل أكثر من 60 شخصًا في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر (FEWS NET 06/10/2021). وفي منتصف أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي حالة الطوارئ في جميع المحافظات الجنوبية. وأدى ذلك إلى زيادة تدهور العلاقات بين الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي في سياق عدم تنفيذ اتفاق الرياض. وفي 28 أيلول/سبتمبر، عاد رئيس الوزراء اليمني معين عبد الملك سعيد وأعضاء وزارته إلى العاصمة المؤقتة في عدن للإبقاء على الوضع وكخطوة أولى لإحياء عملية اتفاق الرياض المتوقفة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعود فيها مجلس الوزراء اليمني إلى العاصمة منذ مارس 2021 (أخبار العرب 28/09/2021).

ديناميكيه السياسه عبر المحافظات الجنوبية اليمنية

يتم تعريف ا الديناميكيه السياسية في جميع أنحاء المحافظات الجنوبية اليمنية من خلال العلاقات المشحونه بين الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي. على الرغم من السيطرة الاسمية من قبل الحكومة المعترف بها دوليًا، إلا أن المجلس الانتقالي الجنوبي هو فعليا سلطه الأمر الواقع في

كل من محافظة عدن كعاصمه مؤقتة، ومحافظتي الظالع و لحج، وأجزاء من محافظتي أبين و سوقطره. ولهم أيضًا وجود كبير في حضرموت وشبوة. كان غياب وزراء الحكومة في عدن وعدم قدرة الحكومة على التعامل بشكل أكثر فعالية مع الوضع في جميع أنحاء جنوب اليمن من الأسباب الرئيسية وراء تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في عدن.

في أواخر عام 2019، وقعت الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي اتفاق الرياض من خلال جهود الوساطة من المملكة العربية السعودية. وكان الهدف الرئيسي للاتفاق هو منع الجانبين من اللجوء إلى العنف ضد بعضهما البعض وتوحيد الجبهه المناهضة للحوثي. وسعت كذلك لمزيد من المشاركة السياسيه من قبل المجلس الأنتقالي الجنوبي وغيرها من الجهات السياسية الفاعلة في جنوب اليمن بما في ذلك مجلس الوزراء يتم فيه تقاسم السلطة، والتعيين المشترك للمسؤولين الحكوميين في المحافظات الجنوبية، ودمج القوات العسكرية لكلا الجانبين في نهاية المطاف. ومنذ ذلك الحين، وبعد إعادة التفاوض على الاتفاق في صيف عام 2020، لم يتم تنفيذه. وقد أدى هذا الوضع إلى مغادرة الفريق الوزاري مكان عملهم في العاصمة المؤقتة عدن لفترات طويلة في كل مرة بسبب انعدام الأمن.

كما أن التهديد الوشيك الذي يشكله تقدم القوات الحوثية ضد مأرب وتوغلها مؤخرًا في الجزء الشمالي من محافظة شبوة قد أسهما في تفاقم العلاقات بين الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي، وقد يكون هذا أدى الى عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقيه الرياض.

مناطق السيطرة كما في 21 نوفمبر 2021

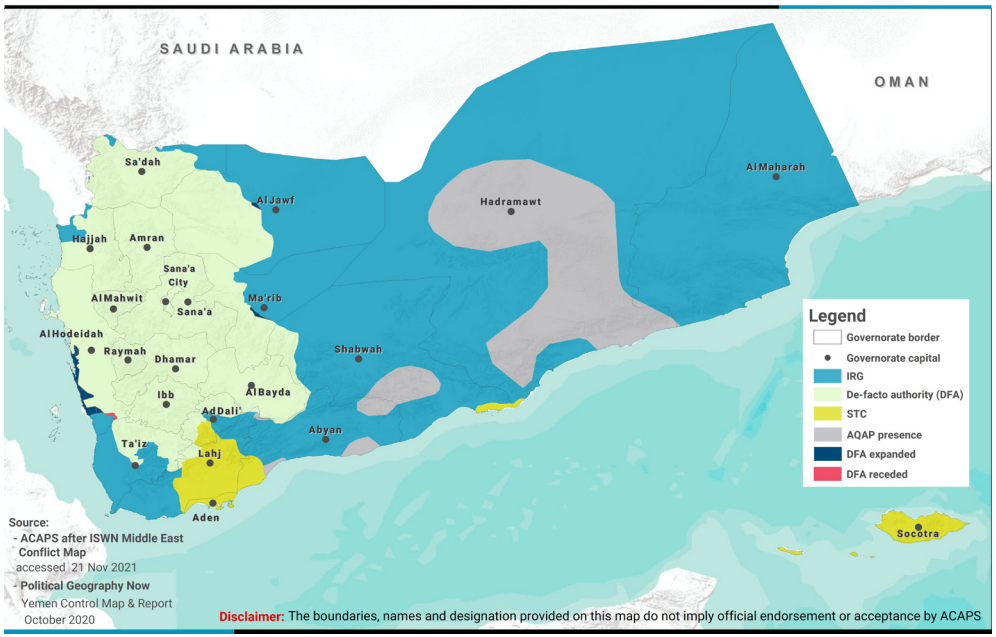

مصدر: ACAPS, ISWN (الوصول إليها 21/11/2021). انظر الخريطة كاملة في الصفحة 6.

دوافع الاضطرابات المدنية

انخفاض قيمة الريال اليمني

كان استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني المستخدم في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومه المعترف بها دوليا أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الاضطرابات المدنية في مختلف المحافظات الجنوبية. لقد انخفضت قيمة الأوراق النقدية من 691 ريال يمني مقابل 1 دولار في 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 1535 ريال ع يمني مقابل 1 دولار في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وسرعان ما تسارع انخفاض القيمة منذ سبتمبر/أيلول (يتي 20/11/2021). وكان أحد الأسباب الرئيسية هو استمرار القتال بين الحكومه المعترف بها دوليا والحوثيين حول محافظة ومدينة مأرب الغنيه بالموارد الطبيعيه. بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوات الحوثية قد زعمت سيطرتها على جميع مناطق محافظة مأرب باستثناء مديريتين، مما أثار مخاوف من استيلاء وشيك على مدينة مأرب وتسبب بالفعل في تدفق النازحون الداخليون من الأجزاء الريفية من المحافظة إلى عاصمتها. وقد أدى هذا الوضع إلى فقدان كبير للثقة في الاقتصاد الذي تديره الحكومة المعترف بها دوليًا، وتغذيه المخاوف من أن العملة الصادرة عن الحكومة المعترف بها دوليًا لن تقبل بعد الآن في ظل إدارة الحوثي. ونتيجة لهذا فإن الناس الذين يعيشون في مأرب كانوا يحاولون تحويل كل المدخرات التي يحملونها في الريالات التي يصدرها

البنك المركزي إلى عملات صعبة أو حتى شراء سلع منزلية (مركز صنعاء 13/10/2021). كما أثر انخفاض قيمة الريال على التحويلات النقدية بين شطري اليمن. وفي 25 أيلول/سبتمبر، تجاوزت رسوم التحويل قيمة مبلغ التحويل. فعلى سبيل المثال، إرسال 100,000 ريال يمني من عدن إلى صنعاء من شأنه أن يكلف 102,000 ريال يمني كرسوم (24/10/2021 القدس العربية).

ارتفاع أسعار السلع الأساسية

في الفترة ما بين سبتمبر/أيلول 2020 وسبتمبر/أيلول 2021، ارتفع الحد الأدنى لسعر سلة الغذاء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا بنسبة 66%. وتأثرت أسعار السلع الأساسية في المحافظات الجنوبية بانخفاض قيمة الريال اليمني، وظلت في ازدياد خاصة منذ كانون الثاني/يناير 2020، عندما حظر الحوثيون استخدام الأوراق النقدية الجديدة للريال اليمني في مناطقهم. وأسفر الحظر عن سعرين مختلفين للصرف، حيث انخفض سعر الريال بشكل متزايد في المناطق الخاضعة لسيطره الحكومه المعترف بها دوليا . كما ان أسعار الوقود ارتفعت؛ بين يناير/كانون الثاني وأيلول/سبتمبر 2021، ارتفع سعر الديزل في السوق الرسمية بنسبة 85% ــ وبنسبة136% بين سبتمبر/أيلول 2020 وأيلول/سبتمبر 2021 (تم الوصول إلى الفاو 10/11/2021). وأدى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الريال المتزامن مع توقف دفع الرواتب الموظفين العموميين، إلى انخفاض القوة الشرائية لكثير من الأسر المعيشية، مما زاد من الحاجة إلى المساعدات لتغطية الاحتياجات الأساسية.

تفاقم ازمه توفير الخدمات العامة

حتى قبل اندلاع الصراع الحالي في عام 2014، كان تقديم الخدمات العامة في اليمن بدائيا بالفعل. وتأثرت المحافظات الجنوبية بشكل خاص بنقص توفير المياه وانقطاع الكهرباء بشكل متكرر في منتصف موجات الحر في الصيف (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 05/09/2021). وكان من الشائع، على سبيل المثال، حدوث انقطاع في الكهرباء لمدة عشر ساعات في عدن في ذروة استهلاك الكهرباء في أيار/مايو أو أيلول/سبتمبر. ومنذ أغسطس/آب 2021، تفاقمت الأوضاع بشكل ملحوظ، حيث استمرت حالات الانقطاع عن العمل أكثر من 11 ساعة يومياً (SA24 13/09/2021). وعلى نحو مماثل، وفي غياب الصيانة الأساسية للبنية الأساسية الحيوية منذ بداية الحرب، كانت الخدمات العامة (بما في ذلك الرعاية الصحية أثناء الوباء) أكثر تدهورًا، الأمر الذي أدى إلى وصول كل من البنية الأساسية والمجتمعات المحلية إلى نقطة الانهيار. وإلى جانب المخاوف الاقتصادية، ظلت المطالب بتوفير خدمات عامة أفضل أساسية في الاحتجاجات الأخيرة والاضطرابات المدنية التي أعقبت ذلك (أوروبي ميد راصد 19/09/2021؛ شبكة 06/10/2021). ان المجالس اليمنية المحلية، هي مؤسسات الحكم الرئيسية في البلاد،وهي مسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية وصيانة البنية التحتية العامة، بما في ذلك المستشفيات وشبكات المياه والطرق الداخلية في المدن والقرى. منذ عام 2014، تم أضعاف قدرتها على الحكم بشكل كبير بسبب استنفاد الموارد المالية للحكومة المركزية وإعادة توجيهها نحو أولويات أخرى مثل تمويل الواردات الغذائية. وتم تخفيض الدعم المباشر من الحكومة المركزية للمجالس المحلية إلى النصف في عام 2015. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن المجالس إلا من تغطية تكاليف التشغيل الأساسية جدا. ورغم أن بعض المحافظات الأكثر ثراءً بالموارد في البلاد (مثل: حضرموت، مأرب ، وشبوة) تخضع للسيطرة الاسمية من قِبَل الحكومة المعترف بها دوليًا، فإن تدهور الأوضاع الأمنية أجبر العديد من شركات النفط والغاز الدولية على وقف عملياتها هناك، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى خفض الدعم المالي الذي تقدمه للمجالس المحلية (مركز صنعاء 10/09/2016).

التأثيرات الأنسانيه والعواقب على الحماية

يشكل استنفاد مصادر الدخل وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات دافعين رئيسيين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء البلد. وحتى 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، فقد ما يقدر بنحو 80% من اليمنيين سبل عيشهم ومصادر دخلهم، مما ساهم في دفع ما بين 17.5 إلى 21.6 مليون شخص إلى الفقر المدقع (تمكنت اليونيسيف من الوصول إلى 10/11/2021؛ 21/02/2021) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لقد أثرت الاضطرابات المدنية في المدن والبلدات الجنوبية على المجالات الاقتصادية والإنسانية كما اثرت على افق الحمايه الاجتماعيه. وأصبحت الحالة حلقة مفرغة. فالناس يحتجون بسبب الظروف الاقتصادية السيئة، الأمر الذي يتسبب في إغلاق الأسواق والمحلات التجارية وتعطيل سبل العيش والوصول إلى السلع الأساسية؛ ويؤدي الضغط الاقتصادي الناجم عن ذلك على الأسر المعيشية إلى مزيد من الإحباط والاحتجاجات (ACAPS 05/11/2021). هناك عدد كبير من القوى العاملة في اليمن وهم إما موظفون حكوميون أو متعاقدون حكوميون. وقد أُنهيت عقود هذه الأخيرة أو أوشكت على الانتهاء قريبًا، في حين أن العقود الأولى لم تتلق مرتباتها منذ عدة أشهر. ونتيجةً لذلك، لا يستطيع موظفو الخدمة المدنية الحكوميون والمتعاقدون الحكوميون تلبية احتياجاتهم المنزلية الأساسية. ولجأت العديد من الأسر إلى خفض عدد الوجبات اليومية من ثلاث وجبات إلى وجبة واحدة، وأكل البلح أو الخبز يوميًا فقط لأنهم الأقل سعراً و متوفرين، أو بشكلٍ عام تناول الأغذية المستوردة الرديئة الجودة لأنها في متناول الجميع (مقابلة ACAPS مع الشركاء الرئيسيين 03/11/2021).

المخاطر

إن الانخفاض المتصاعد في قيمة الريال اليمني، المصحوب بانهيار كامل للخدمات وانعدام الأمن على نطاق واسع، مع احتماليه استيلاء الحوثيين على مدينة مأرب، والذي أدى إلى استنفاد موجودات الأسر بالكامل وزيادة الاحتياجات إلى الحماية والمساعدة الغذائيه.

العوامل المحفزه

- الحوثيون يستولون على مدينة مأرب ومواردها.
- افتقار البنك المركزي اليمني في عدن إلى العملة الأجنبية والفشل في تنفيذ تدابير اقتصادية لإبطاء انخفاض قيمة الريال اليمني.
- انسحاب المحلس الأنتقالي الجنوبي من اتفاق الرياض، و أعلان الحكم الذاتي، و تزايد الوجود العسكري المدعوم من الإمارات العربية المتحدة.
- تزايد الرأي العام السلبي ضد الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي في مختلف المحافظات.

الحيثيات و المبررات

إن سقوط مدينة مأرب والمديريتين المتبقيتين في المحافظة الوقعه حاليا تحت سيطرة الحكومه المعترف بها دوليا (بما في ذلك مرافق صافر النفطيه) في أيدي قوات الحوثي من شأنه أن يخلف تأثيراً ضاراً على كل من الظروف السياسية والإنسانية في المحافظات الجنوبية اليمنية. لا تزال مارب مصدرًا ماليا هامًا للحكومة المعترف بها دوليًا وهي آخر عاصمة لاحدى المحافضات الشماليه تحت سيطرتها. ويكاد يكون من المؤكد أن خسارتها ستؤدي إلى توريط الحكومة المعترف بها دوليًا في أزمة سياسية، وهي الأزمة التي يمكن أن يستغلها المجلس الانتقالي الجنوبي لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية. والحجة التي قد يستخدمها زعماء الجنوب اليمني هي أن الحكومة المعترف بها دوليًا قد فقدت شرعيتها لأنها لا تسيطر سيطرة كاملة على أي محافظة من محافضات الشمال اليمني وأنهم القوة الشرعية الوحيدة في الجزء الجنوبي من البلاد. ومن المرجح جدًا أن يؤدي هذا الوضع إلى انسحاب الوزراء المشاركين في الحكومه عن المجلس الانتقالي الجنوبي، وفي نهاية المطاف إلى انهيار اتفاق الرياض. وسيشتعل العنف في المناطق الواقعة في محافظتي أبيان وشبوة حيث اشتبكت قوات الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي ضد بعضها البعض في الماضي، مما سيشكل تحديات متجددة أمام وصول المساعدات الإنسانية في هذه الأجزاء من البلد ومن المحتمل أن يتسبب في موجات نزوح جديدة. وستزداد حركه النازحين بأتجاه المحافظات الجنوبية من /مأرب زيادة كبيرة، مما يسبب توترات مع السكان المحليين لأسباب سياسية اوبسبب الضغط على الموارد المحلية . كما يمكن أيضًا أن تؤثر التوترات السياسية بين الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي تأثيرًا مباشرًا على طريقه استقبال النازحون من قبل المجتمعات المحلية في المحافظات الجنوبية.

إن المعركة المستمرة من أجل مأرب والشكوك الناجمة عنها مسؤولة بالفعل عن بعض المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الحكومة المعترف بها دوليًا. وإذا فقدت الحكومة سيطرتها على مأرب، فإن انخفاض قيمة العملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا سوف يتسارع، الأمر الذي من شأنه أن يفرض ضغوطًا متجددة على التمويل الأسري المستنزف في الأصل. ومن المتوقع أيضًا حدوث زيادات إضافية في أسعار السلع الأساسية، مما يضع المزيد من الأسر في قائمه الاسر المحتاجه . وبالمثل، فإن فقدان الإيرادات من شركة مأرب سيجعل من المستحيل على الحكومة المعترف بها دوليًا أن تدفع مرتبات القطاعين العام والعسكري أو أن تقدم أي تحسينات ملموسة في الخدمات العامة. ويمكن أن تغذي هذه الحالة دورة أخرى من الاضطرابات المدنية والعنف في جميع أنحاء المحافظات الجنوبية، ولا سيما في مدينتي عدن والمكلا. إلى جانب التدهور المتوقع في العلاقات بين الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي، يمكن لهذه الحلقة من الاضطرابات المدنية والعنف أن تؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن وتكرار أعمال الشغب ضد الحكومة التي أجبرت الرسميين من الحكومة المعترف بها دوليًا والوزراء في الماضي على الخروج من العاصمة المؤقتة لعده أشهر.

الأثار المحتمله

إن التدهور السريع في الاقتصاد (المؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية) والوضع الأمني الذي يؤثر على الخدمات وسبل كسب العيش يؤدي إلى استنفاد الأسر لأصولها وتبني آليات تأقلم سلبية للتعامل معها. تتعطل سبل العيش، حيث يفقد عدد أكبر من الناس وظائفهم ويسقطون تحت خط الفقر. وسرعان ما تسوء مستويات الأمن الغذائي، في حين من المرجح أن يحرم الوصول إلى الاحتياجات الأساسية الأخرى (مثل الرعاية الصحية والتعليم). كما تؤدي الصعوبات التي يواجهها التجار في الحصول على العملة الأجنبية وانخفاض قدرة السكان على تحمل تكاليف السلع الأساسية إلى استيراد أغذية أقل جودة. وتسبب هذه الحالة زيادة تصاعد احتياجات ا الغذائيه، ولا سيما المساعدة في مجال التغذية.

يتسبب العنف المتزايد في وقوع العديد من الإصابات بين المدنيين. وسرعان ما ينغمر النظام الصحي المنهك بالأصل بأعداد المصابين. كما سينخفض الوعي بكوفيد-19، وتُغفل إلى حد كبير تدابير السلامة، مما يؤدي إلى موجة جديدة من الحالات وإلى مزيد من الانهيار في المرافق الصحية. ومن المحتمل أن يؤدي كذلك الي انخفاض عمليات الفحص الصحي، والمصحوب بانخفاض فرص الحصول على المياه اوممارسات النظافة الصحية مما يؤدي الى تفشي الأمراض المعدية بشكل حاد.

يؤدي انتشار انعدام الأمن إلى نزوح المواطنين، مما يؤدي إلى انخفاض قدرتهم على التكيف مع الصدمات لأن الناس سيكونون قد استنفدوا بالفعل معظم مواردهم. وبصرف النظر عن الاحتياجات من الغذاء، والنقد، والمأوى، والرعاية الصحية، وخدمات توفير المياه والصرف الصحي، ولا سيما بالنسبة للنازحون داخليا، فإن السكان عمومًا يواجهون مخاطر كبيرة في مجال الحماية. وتشمل هذه المخاطر التعرض للعنف البدني، والاحتجاز التعسفي، وفقدان الممتلكات، وزيادة التوترات داخل الأسر وفيما بين المجتمعات المحلية. ستواجه إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والمجال المخصص لها مزيدًا من التحديات ومن المرجح أن تتضاءل بسبب الصراع المسلح. كما أن القيود البيروقراطية القائمة التي تفرضها مختلف السلطات المحلية تعرقل العمليات الإنسانية في الغالب.

عدد الاحتجاجات لكل محافظة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2021

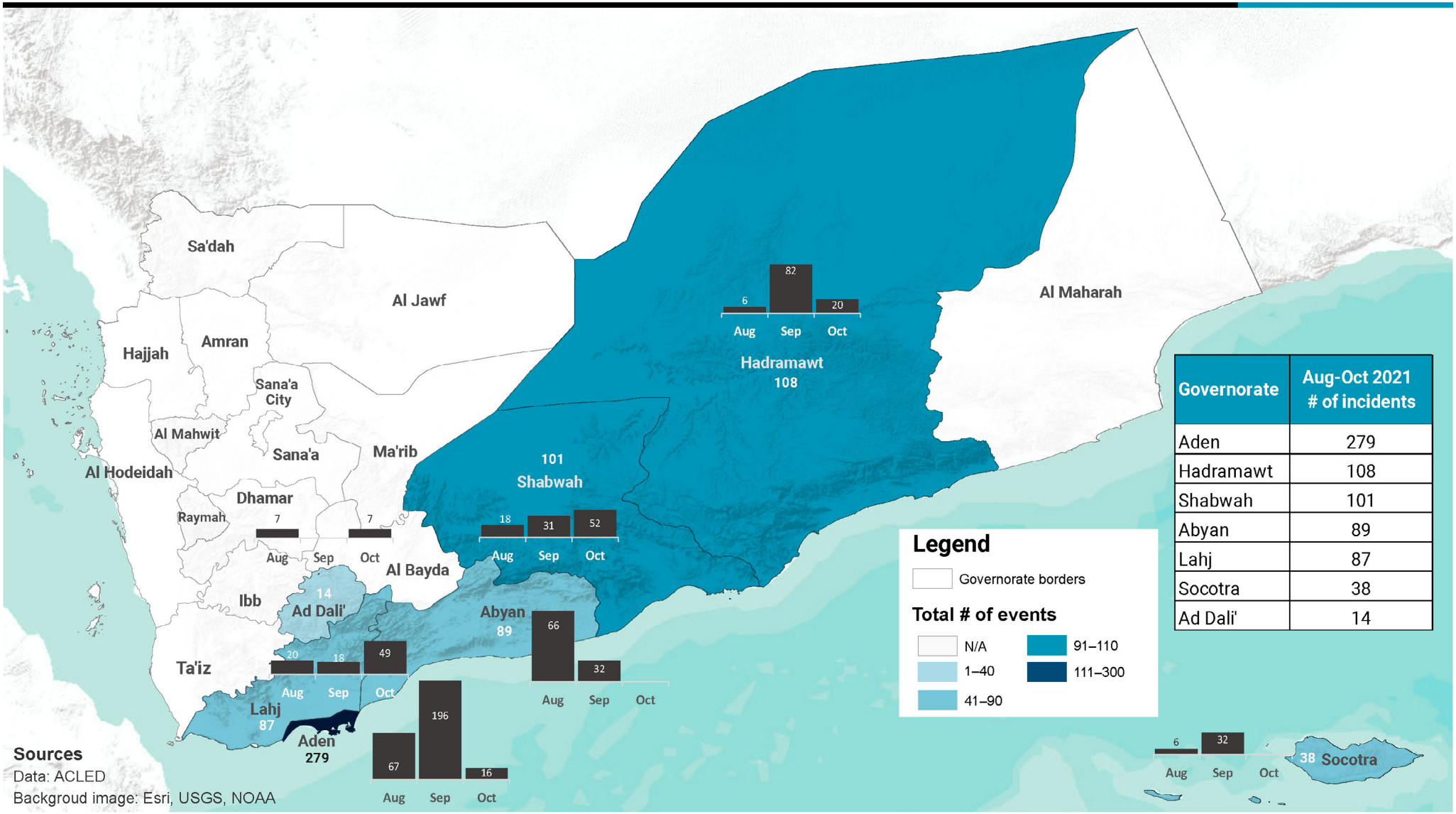

Governorate	Aug-Oct 2021 # of incidents
Aden	279
Hadramawt	108
Shabwah	101
Abyan	89
Lahj	87
Socotra	38
Ad Dali'	14

مناطق السيطرة كما في 21 نوفمبر 2021